العوامل المحددة للتغير في كمية النقود
في ضوء النظرية المصرفية الاشتراكية التقليدية

د. ماهر بتراحنا*

هناك إطاران لتحليل العوامل المحددة للتغير في كمية النقود في ضوء النظرية المصرفية الاشتراكية التقليدية،** هما:
اطار التخطيط المركزي، واطار النخطيط اللامركزي.
وعليه، فسوف نتناول في هذا البحث تحليل محددات كمية النقود باستخدام كل من هذين الاطارين، على التوالي

أولا : تحليل كمية النقود في اطار التخطيط المركزي :

لتحليل محددات كمية النقود في اطار التخطيط المركزي، نبدأ اولا بشرح مقومات نظام التخطيط المركزي:
يقوم نظام التخطيط المركزي ـ أو كما يعرف احيانا بنظام التخطيط الرأسي ـ على الاسس التالية: ـ

١ ـ هناك جهازان رئيسيان لتحقيق أهداف الموازنة القومية، هما: الجهاز المركزي للتخطيط والجهاز المصرفي، وان الاخير معاون وتابع للاول.
٢ ـ الجهاز المركزي للتخطيط هو السلطة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات الاقتصادية التنفيذية.
٣ ـ يتولى الجهاز المركزي للتخطيط وضع نوعين من الخطط الاقتصادية القومية: خطط عينية (أو مادية) وخطط مالية (أو نقدية).
٤ ـ هناك دائرتان منفصلتان للتداول السلعي، هما: دائرة القطاع الانتاجي، ودائرة القطاع الاستهلاكي.
٥ ـ تنقسم الخطط العينية القومية الى قسمين منفصلين، ولكن مرتبطين ببعض ارتباطا وثيقا، هما: خطة الانتاج الجاري، وتتضمن كل مايتعلق بالانتاج من فن انتاجي وطاقة انتاجية وعمالة ... الخ. وخطة النشاط الاستهلاكي، وتتضمن التوزيع المباشر للسلع العينية والخدمات كماً ونوعاً على الوحدات الاقتصادية بما فيها المستهلكين الافراد.
٦ ـ الخطط المالية القومية ماهي الا ترجمة نقدية للخطط العينية القومية عند مستوى معين لاسعار السلع والخدمات الانتاجية والاستهلاكية وخدمات عوامل الانتاج.
٧ ـ هناك اربعة مستويات تنظيمية للخطط الاقتصادية القومية: خطط فرعية، على مستوى المشروعات وخطط جزئية، على مستوى القطاعات، وخطط محلية، على مستوى الاقاليم، وخطة عامة على مستوى الاقتصاد القومي ككل.
٨ ـ الجهاز المصرفي هو المحتكر الوحيد لاصدار العملة ومنح الائتمان.
٩ ـ تركز الجهاز المصرفي ـــ في معناه الضيق كجهاز خالق لوسائل الدفع ـــ في وحدة واحدة هي مصرف الدولة State Bank الذي يمثل الى جانب كونه المصرف المركزي، أيضا المصرف التجاري الوحيد.
١٠ ـ مصرف الدولة هو المختص اساسا بالرقابة على تنفيذ المشروعات التي تتضمنها خطة الانتاج الجاري (وان كان ليس المختص الوحيد بهذه الرقابة).

---

* محاضر بقسم الاقتصاد ـــ كلية الاقتصاد والتجارة ـــ جامعة قاريونس.

** نقصد بالنظرية المصرفية الاشتراكية التقليدية تلك النظرية التي تفترض ضمنياً نظاما اقتصاديا فيه الشطر الاعظم من ادوات الانتاج مملوك ملكية عامة، وبالتالي، فيه النشاط الاقتصادي قائم على أساس التخطيط القومي الشامل. وكما هو معروف، هناك نموذجان للتخطيط الشامل في النظم الاقتصادية من هذه الطبيعة هما: نموذج التخطيط المركزي ونموذج التخطيط اللامركزي. وهذا يعني اننا سوف نجري هذا التحليل تارة على أساس إفتراض أننا بصدد نظام إشتراكي مخطط مركزيا وتارة اخرى على اساس افتراض اننا بصدد نظام إشتراكي مخطط لامركزيا.

١١ ـ هنَاك دائرتان منفصلتان للتداول النقدي، هما: دائرة العملة، ودائرة نقد الودائع.

١٢ ـ استعمال العملة قاصر على المبادلات بين افراد القطاع الانتاجي والقطاع الاستهلاكي، وليس لهؤلاء الافراد حرية استخدام نقد الودائع.

١٣ ـ استعمال نقد الودائع قاصر على المبادلات بين أفراد القطاع الانتاجي، عن طريق التحويلات الدفترية Book Transfers وليس لهؤلاء الافراد حرية استخدام العملة.

١٤ ـ يتولى مصرف الدولة استنتاج نوعان من الخطط من واقع الخطة المالية القومية، هما: خطة العملة Cash Plan وخطة الائتمان Credit Plan.

١٥ ـ هناك ثلاثة مستويات زمنية لخطط العملة والائتمان: فهناك الخطط السنوية، وهناك الخطط ربع السنوية، والخطط الشهرية.

١٦ ـ تهدف خطة العملة الى تحقيق التوازن العام بين تدفقات السلع والخدمات وتدفقات الانفاق في قطاع الاستهلاك عند مستوى معين لسرعة تداول العملة.

١٧ ـ تهدف خطة الائتمان الى تحقيق التوازن العام بين تدفقات السلع والخدمات وتدفقات الانفاق في قطاع الانتاج عند تقدير معين لعدد المراحل التي تمر بها السلع، أو الظروف الفنية للانتاج، أو سرعة دوران رأس المال العامل وسرعة تداول الودائع.

١٨ ـ جميع انواع الخطط بعد اعتمادها تصير ملزمة بكل تفصيلاتها في حدود ماتم اقراره. وهذا يعني أمرين: الأول، قيام مصرف الدولة باصدار العملة ومنح الائتمان، وبالتالي، خلق الودائع، بطريقة الية أو تلقائية، طبقا لما هو موضح تفصيليا بخطة العملة وخطة الائتمان، على الترتيب. والثاني، أنه ليس لمصرف الدولة حق ممارسة عمليات الادارة النقدية، كما هو الحال بالنسبة للمصارف المركزية الرأسمالية، وبالتالي، انه ليس له حق التحكم في إصدار العملة أو خلق الودائع.

في ضوء ما تقدم، نتبين أن التغير في كمية النقود ـ أي التغير في العملة ونقد الودائع ـ في إطار التخطيط المركزي ـ أو الرأسي ـ متغير **تابع ومخطط**: تابع للتغير المستهدف في قيم المبادلات، ومخطط، أي مقدر تقديرا مسبقا ليقابل الأحجام والقيم المخططة للمبادلات. أو بعبارة أخرى، إن الطلب المخطط هو الذي يحكم التداول النقدي، وبالتالي، التغير في العملة ونقد الودائع.

وعليه، فيمكن أن نصف التغير في كمية النقود، في ظل هذا الاطار التحليلي، بأنه متغير خاضع للتحكم **الارادي** الكامل والمباشر.

وهنا نتساءل: ماذا يعني خضوع التغير في كمية النقود للتحكم **الارادي** الكامل والمباشر ؟

إن سبيلنا الى الاجابة على هذا التساؤل، هو محاولة القاء بعض الضوء على دور المحددات «المقيدة والضابطة» للتغير في كمية العملة ونقد الودائع ـ الممكن استنباطها بسهولة باستخدام الاطار التحليلي الذي تزودنا به النظرية المصرفية الرأسمالية ـ في ظل التخطيط المركزي:

فبالنسبة لدور المحددات المقيدة والضابطة للتغير في كمية العملة، نقول بأن ضرورة تخطيط العملة تقضي بعدم إخضاع الاصدار لأي قيد مادي كمي أو قانوني، سوى اتباع مصرف الدولة لسياسة «محافظة» في زيادة الاصدار تتماشى مع Consistent with الخطط المادية في قطاعات الانتاج والاستهلاك. وهذا يعني أن نظام الاصدار «الحر» هو نظام الاصدار الوحيد الذي يتلاءم مع تخطيط العملة.

أما بالنسبة لدور المحددات المقيدة للتغير في كمية نقد الودائع، فنستطيع أن نقول بأن قانون الاعداد الكبيرة الذي يحكم تيار السحب والايداع، وبالتالي، مستوى النقدية لدى المصارف التجارية «الرأسمالية» لا يلعب أي دور في تحديد مستوى النقدية لدى مصارف الدولة في ظل نظام التخطيط المركزي، حيث يتحدد حجم ما يحتفظ به مصرف الدولة من عملة كاحتياطي، وبالتالي ما يتعين أن يصدره منها، بالتغير المتوقع والمخطط في هذا النوع من المبادلات التي يقتضي تمويلها استخدام العملة، ونعني بها مبادلات القطاع الاستهلاكي.

وأيضا، ليس لما نطلق عليه «الوعي المصرفي» الذي يحكم درجة إنتشار عادة إستخدام الشيكات والحوالات كأدوات للدفع، في ظل النظم الرأسمالية، أي دور في تحديد حجم الاحتياطي النقدي الذي يحتفظ به مصرف الدولة، في ظل نظام التخطيط المركزي. فكما نستنتج من القواعد المالية المنظمة لدائرتي التداول النقدي،

تحولت هذه العادة من عادة اختيارية الى قاعدة مالية تنظيمية والزامية، فهي لا تتوقف على اختيار المتعاملين.. فالمشروعات التي يمنح لها الائتمان ملتزمة باستخدام نقد الودائع في الحدود المرسومة لها.

كذلك لا تلعب نسبة التسرب النقدي أي دور في تحديد مقدرة مصرف الدولة على منح الائتمان وخلق الودائع. فحرية تحويل نقد الودائع الى عملة ليست قائمة، بل تخضع لقواعد الزامية. فكما ذكرنا ان استخدام العملة كأداة للدفع تحكمه تلك القواعد التي تحدد نوع المدفوعات التي يسمح بتمويلها بهذا الشكل من أشكال النقود.

نخلص مما تقدم الى أن التغير في كمية نقد الودائع في ظل التخطيط المركزي لا يخضع لأي قيد من قيود السيولة والتسرب النقدي التي تضع حدا اقصى لمقدرة المصارف التجارية الرأسمالية على خلق الودائع، وهذا يعني أن لمصرف الدولة، في ظل التخطيط المركزي، مقدرة «كامنة» على خلق نقد الودائع تفوق بكثير مقدرة المصارف التجارية، في ظل النظم الرأسمالية.

أما بالنسبة لدور المحددات «الضابطة» للتغير في نقد الودائع، فنستطيع أن نقول بأن المنطق والواقع يشيران الى عدم وجود حاجة أو مجال لأن يستخدم مصرف الدولة، في ظل التخطيط المركزي، الأساليب النقدية المباشرة وغير المباشرة التي تستخدمها عادة المصارف المركزية، في ظل النظم الرأسمالية، للمساهمة في تحقيق أهداف الموازنة القومية، من توظف كامل واستقرار نقدي ومعدل مضطرد للنمو الاقتصادي.

فمن ناحية، جهاز الأسعار «التلقائي» المختص بتحقيق التوازن بين التيارات النقدية والسلعية في ظل النظم الرأسمالية ـ حيث يمكن أن تسهم أساليب المصرف المركزي المعروفة في مساندته نحو تحقيق هذا التوازن ـ قد حل محله الخطط الاقتصادية القومية، في ظل التخطيط المركزي، حيث ينصب مباشرة دور مصرف الدولة ـ الذي يحتكر اصدار العملة ومنح الائتمان قصير الأجل وبعضا من الائتمان طويل الأجل ـ في تحقيق التوازن بين التيارات النقدية والسلعية على الاشراف على وضع خطط العملة والائتمان والرقابة التامة على تنفيذها. ومن ناحية أخرى، فإن أسواق النقد ورأس المال، الموجودة في ظل النظم الرأسمالية، حيث تصلح كمجالات خصبة لاستخدام الأساليب النقدية المعروفة، لا وجود لها في ظل التخطيط المركزي، حيث لا توجد مصارف تجارية، ولا يلتجأ الى إصدار السندات أو الأسهم كوسيلة لتمويل المشروعات، كما أن الكمبيالة والسند الأذني غير شائعين.

نخلص مما تقدم، ان مصرف الدولة، في ظل التخطيط المركزي، يستطيع أن يمارس دورا مباشرا في تحقيق الموازنة القومية، عن طريق الاشراف الذي يمارسه على اعداد خطط العملة والائتمان والرقابة التامة على تنفيذها.

وبالتالي، فهو ليس بحاجة، فضلا عن عدم وجود مجال، لأن يستخدم الأساليب النقدية المباشرة التي تستخدمها المصارف المركزية في ظل النظم الرأسمالية. وهذا يعني أن لمصرف الدولة، في ظل التخطيط المركزي، مقدرة على ضبط معدل التغير في كمية النقود تفوق بكثير مقدرة المصارف المركزية في ظل النظم الرأسمالية.

ثانيا : تحليل محددات كمية النقود في اطار التخطيط اللامركزي:

لتحليل محددات كمية النقود، في اطار التخطيط اللامركزي، نبدأ اولا بشرح مقومات نظام التخطيط اللامركزي:

يقوم نظام التخطيط اللامركزي ـ أو كما يعرف أحيانا بنظام التخطيط الأفقي ـ على الأسس التالية:

١ ـ يتخذ التخطيط االقومي الشامل اسلوبا لمعالجة عناصر المشكلة الاقتصادية الخاصة بتحديد حاجات المجتمع وتنظيم الانتاج وتوزيعه وتحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وتنمية مصادر الانتاج.

٢ ـ هناك جهازان رئيسيان لتحديد وتخطيط ومتابعة ومراقبة تنفيذ الأهداف العامة للموازنة القومية، هما: الجهاز المركزي للتخطيط، والجهاز المصرفي.

٣ ـ الجهاز المركزي للتخطيط هو السلطة الاقتصادية المختصة بوضع ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية من الناحية الاجمالية فقط، أي دون اتخاذ أية قرارات تنفيذية بشأنها.

أما سلطة اتخاذ هذه القرارات فممنوحة للوحدات الاقتصادية الانتاجية والاستهلاكية «المستقلة».

٤ ـ الجهاز المصرفي: تنظيم تابع لأجهزة الانتاج والتبادل

في الاقتصاد القومي. وهذه التبعية مخططة وليست تلقائية، كما هي الحال في ظل النظم الرأسمالية. وبالتالي، فإن الوظائف العامة للجهاز المصرفي ـ النقدية والتمويلية والرقابية ـ تخضع للتخطيط القومي الشامل.

٥ ـ هناك نظامان أساسيان للتوازن التلقائي، هما: «نظام المحاسبة الاقتصادية» Economic Accountability ويقوم على مبدأ التمويل الذاتي للمشروعات، ونظام السوق، ويقوم على قانون العرض والطلب.

٦ ـ على الرغم من أهمية التمويل «الذاتي» للمشروعات في ظل هذا النظام ـ أي نظام التخطيط اللامركزي ـ إلا أن الائتمان المصرفي لا يزال يستخدم كحافز لدفع المشروعات لتنفيذ أهدافها في النطاق المخطط، وكرقيب يمنع أي إساءة لما اعطى لهذه المشروعات من حق الاستقلال، بالاضافة الى اشباع الحاجة «التقليدية» للائتمان المصرفي المنبثقة من عدم توافق لحظة تولد الدخول مع لحظة انفاقها، تلك الحاجة التي لا يمكن تجنبها مهما اختلفت طبيعة النظام الاقتصادي أو طريقة ادارته.

٧ ـ يتولى الجهاز المركزي للتخطيط وضع نوعين من الخطط الاقتصادية «الاجمالية»: خطط عينية أو مادية، وخطط مالية أو نقدية، وان الأولى تسبق الأخيرة وتحددها، وكليهما «ملزم» للاجهزة المختصة بالتنفيذ في المجتمع، كالمشروعات ووحدات الجهاز المصرفي.

٨ ـ تتولى الوحدات الانتاجية «المتنافسة» مسئولية وضع الخطط التنفيذية «التفصيلية» بالاسترشاد بالتفضيلات الشرائية للمستهلكين، عن طريق جهاز الثمن، لتحقيق أفضل دوال انتاج ممكنة في اطار الخطط المركزية «الاجمالية»، وبذلك يمكن تفادي إنتاج أي سلع غير مرغوب فيها من جانب المستهلكين (سواء كانوا وطنيين أو اجانب).

وهذا يعني ضمنيا احترام حرية المستهلك في اختيار السلع والخدمات الاستهلاكية.

٩ ـ مكافأة الجهد الانساني من خلال نظام محكم للحوافز التشجيعية.

ويقوم هذا النظام على افتراض ضمني مؤداه أن اشتراك العاملين بالمشروعات في المكاسب المحققة يدفعهم الى الاهتمام بتعظيمها عن طريق تعظيم الانتاج ـ في حدود الطاقة الانتاجية المتاحة ـ وتحسين نوعيته لارضاء المستهلك النهائي.

١٠ ـ عدم التدخل المباشر من جانب الجهاز المركزي للتخطيط في تحديد الأسعار «الفعلية» للسلع والخدمات. فهذه الأسعار تتحدد بواسطة علاقات العرض والطلب المباشرة ما بين الوحدات الاقتصادية في المجتمع، سواء كانت وحدات استهلاكية أو وحدات مالكة لعوامل الانتاج أو وحدات انتاجية.

١١ ـ هناك دائرتان منفصلتان للتداول السلعي: الأولى، داخل قطاع المشروعات، والثانية خارج قطاع المشروعات.

١٢ ـ تنقسم الخطط العينية الاجمالية الى قسمين منفصلين ولكن مرتبطين ببعض ارتباطا وثيقا، هما: خطط الانتاج الجاري، وخطط النشاط الاستهلاكي.

١٣ ـ الخطط المالية الاجمالية ما هي إلا ترجمة نقدية للخطط العينية الاجمالية بالأسعار «الجارية» للسلع والخدمات الانتاجية والاستهلاكية وخدمات عوامل الانتاج.

١٤ ـ الجهاز المصرفي هو المحتكر الوحيد لاصدار العملة ومنح الائتمان، وبالتالي: خلق نقد الودائع.

١٥ ـ تعدد وحدات الجهاز المصرفي ـ في معناه الضيق كجهاز خالق لوسائل الدفع ـ ذات الادارة المستقلة: فهناك المصرف المركزي، الذي تتشابه وظائفه مع الوظائف «التقليدية» للمصارف المركزية، وهناك مصارف تعمل الى جانب المصرف المركزي، تتشابه وظائفها مع الوظائف التقليدية للمصارف التجارية، كمصارف الكميونات أو المراكز في يوغسلافيا، التي تقبل ودائع الأفراد والمنشآت، وتفتح الاعتمادات، وتمنح كافة الضمانات المصرفية، وتتعامل مباشرة مع الوحدات الاقتصادية.

١٦ ـ هناك دائرتان منفصلتان للتعامل بالنقود، هما: دائرة التعامل بالعملة ودائرة التعامل بنقد الودائع، حيث ان استعمال الاولى قاصر على المعاملات بين الأفراد خارج قطاع المشروعات، وليس لهؤلاء الأفراد حرية استخدام نقد الودائع. كما أن نقد الودائع قاصر على المعاملات بين الأفراد داخل قطاع المشروعات عن طريق التحويلات الدفترية، وليس لهؤلاء الأفراد حرية استخدام العملة.

١٧ ـ يتولى المصرف المركزي استنتاج نوعين من الخطط الاجمالية من و اقع الخطط المالية الاجمالية التي تتوازى مع وترتكز على الخطط الاجمالية للانتاج الجاري والنشاط الاستهلاكي، هما: خطة العملة الاجمالية، وخطة الائتمان الاجمالية.

١٨ ـ ترتبط خطة العملة الاجمالية بميزان الدخول النقدية والانفاق للسكان، حيث يتمثل وجه الارتباط في تعادل الرصيد الموازن في كليهما. كما تهدف هذه الخطة الى تحقيق التوازن العام بين القوة الشرائية للمستهلكين والعرض المتاح من السلع والخدمات الاستهلاكية.

١٩ ـ ترتبط خطة الائتمان الاجمالية بميزانية الدولة، حيث يتمثل وجه الارتباط في أن رصيد هذه الميزانية يمثل أحد الموارد الهامة في هذه الخطة. وهذا يعني أن موارد ميزانية الدولة «دائما» أكبر من استخداماتها. كما تهدف هذه الخطة الى تحقيق التوازن العام بين الموارد الحقيقية المتاحة لتشغيل الطاقات الانتاجية القائمة وبين الموارد النقدية اللازمة لتمويلها.

٢٠ ـ يتولى المصرف المركزي مراقبة تنفيذ خطتي العملة والائتمان الاجماليتين بطريق «التأثير» وليس بطريق التحكم الارادي الكامل والمباشر، باتباع سياسات للعملة والائتمان لا تختلف كثيرا عن السياسات التقليدية للعملة والائتمان.

٢١ ـ يساند الجهاز المركزي للتخطيط أهداف سياسات المصرف المركزي للعملة والائتمان، التي تتحدد في ضوء مقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف المخططة، عن طريق نظام السوق ـ وهو كما هو معروف، أحد نظامين للتوازن التلقائي Economic Self Regulating Mechanism فيمكن التوفيق بين القرارات الاقتصادية للوحدات الانتاجية والاستهلاكية وبين أهداف الخطة القومية الاقتصادية «الاجمالية» بالاعتماد على الأساليب غير المباشرة، مثل استخدام سياسات الأسعار والأجور والمكافآت والفوائد وغيرها من الأدوات الخارجية Outside Regulators التي تؤثر في تصرفات الوحدات الاقتصادية ـ الانتاجية والاستهلاكية ـ بهدف تحقيق التوازن المنشود بين التدفقات النقدية والسلعية.

وبالتأمل في هذه المقومات لنظام التخطيط اللامركزي، وبمقارنتها بمقومات نظام التخطيط المركزي، من السهل أن نميز بين مجموعتين منها:

المجموعة الأولى :

مقومات تتشابه مع مقومات نظام التخطيط المركزي، وهذا التشابه يرد الى امرين:

الأول: عدم اختلاف طبيعة النظام الاقتصادي موضوع كلا النظامين، ألا وهو «النظام الاشتراكي الماركسي».

والثاني: ان الجهاز المصرفي تنظيم تابع فقط لأجهزة الانتاج والتبادل الاقتصادي القومي بسبب كونه منتجا لخدمات لازمة لتسيير العمليات الانتاجية التي تقوم بها الأجهزة المنتجة في الاقتصاد القومي، ذلك الأمر الذي لا يختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي أو اسلوب تشغيله أو درجة تقدمه.

ومن المقومات التي يمكن أن تندرج تحت هذه المجموعة نذكر:

١ ـ كمية النقود تتألف من نوعين رئيسين، هما: العملة، حيث تستخدم مباشرة في تسوية الحقوق والالتزامات خارج قطاع المشروعات، ونقد الودائع، حيث تستخدم التحويلات الدفترية في تسوية الحقوق والالتزامات داخل قطاع المشروعات.

٢ ـ اصدار العملة ومنح الائتمان احتكارا لوحدات الجهاز المصرفي.

٣ ـ هناك خطتان مرتبطتان ببعض ارتباطا وثيقا، تستنتجان من وتتكاملان مع الخطط المالية القومية، التي تتوازى مع وترتكز على خطط الانتاج الجاري والنشاط الاستهلاكي، احداهما للائتمان، والأخرى للعملة.

٤ ـ المصرف المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي تتولى وضع ومراقبة تنفيذ خطتي العملة والائتمان.

المجموعة الثانية :

مقومات تغاير مقومات نظام التخطيط المركزي، وهذا الاختلاف مرده الى اختلاف اسلوب ادارة «النظام الاشتراكي الماركسي» موضوع كلا النظامين، أي الاسلوب المركزي والاسلوب اللامركزي في ادارة النظام.

ومن المقومات التي يمكن أن تندرج تحت هذه المجموعة، نذكر:

١ ـ ان الائتمان قصير الأجل الذي تمنحه المصارف في

ظل نظام التخطيط اللامركزي يتم على أسس مشابهة للأسس التي تسير عليها المصارف التجارية «التقليدية»، بينما الائتمان الذي يمنحه مصرف الدولة الذي يحتكر الائتمان قصير الأجل في ظل نظام التخطيط المركزي يتم بطريقة تلقائية، طالما أنه في حدود الخطة.

٢ ـ ان المصرف المركزي يمارس رقابته على تنفيذ خطتي العملة والائتمان في ظل نظام التخطيط اللامركزي بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في كمية الموارد النقدية والائتمانية، بينما يمارس هذه الرقابة في ظل نظام التخطيط المركزي بطريقة مباشرة عن طريق التحكم الارادي الكامل في كمية الموارد النقدية والائتمانية.

في ضوء ما تقدم، نستنتج أن التغير في كمية النقود، في اطار التخطيط اللامركزي، يعتبر متغير **تابع، ومخطط، ومدار**، في آن واحد: تابع للتغير المستهدف في قيم المبادلات، ومخطط أي مقدر تقديرا مسبقا ليقابل الأحجام والقيم المخططة للمبادلات، ومدار، أي تستخدم سياسات معينة للنقد والائتمان من جانب المصرف المركزي للتأثير في كمية العملة ونقد الودائع، في ضوء الانجازات الفعلية للخطة الاقتصادية القومية، لمقابلة الأحجام والقيم الفعلية للمبادلات في كل من قطاع الاستهلاك وقطاع الانتاج، على التوالي.

وبالتالي، نستنتج ان هناك عاملان يحددان التغير في كمية النقود في اطار التخطيط اللامركزي، هما:

١ ـ خطط العملة والائتمان.

٢ ـ سياسات العملة والائتمان.

وربما من معاد القول، ان نذكر ان خضوع التغير في كمية النقود للتخطيط، يعني الأمرين التاليين:

١ ـ أن التغير في كمية العملة، يجب أن لا يخضع لأي قيد كمي أو قانوني.

٢ ـ ان التغير في كمية نقد الودائع لا يخضع لقيود السيولة والتسرب النقدي التي تضع حدا أقصى لمقدرة المصارف التجارية «التقليدية» على خلق الودائع.

أما خضوع التغير في كمية النقود، في اطار التخطيط اللامركزي، لسياسات العملة والائتمان فيعني ضمنيا، الأمرين التاليين:

١ ـ ان هناك **حاجة** الى اتباع هذه السياسات، حيث تنبثق هذه الحاجة ـ كما أسلفنا ضمنيا ـ عن كون ان خطط العملة والائتمان هي خطط اجمالية وليست تفصيلية، وعن حرية اتخاذ الوحدات الاقتصادية للقرارات المنفذة لهذه الخطط.

٢ ـ ان هناك **مجال** ـ الى حد ما ـ لاستخدام الأسلحة النقدية التي تستخدمها المصارف المركزية لمراقبة وتوجيه الائتمان المصرفي، حيث توجد مصارف تمنح ائتمانا قصير الأجل مستقلة عن المصرف المركزي.

وهنا تجدر الاشارة الى ثلاثة أمور، هي:

(أ) ـ ليس هناك مجال لتطبيق جميع السياسات النقدية «التقليدية»، فمثلا:ليس هناك مجال لاستخدام عمليات السوق المفتوحة، حيث لا يلتجأ في ظل هذا النظام الى اصدار السندات كوسيلة لتمويل المشروعات، كما أن الكمبيالة والسند الأذني غير شائعي الاستعمال.

(ب) ـ هناك من المشاهدات ما يشير الى أن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي سياسة معقدة لدرجة تضعف معها فعاليتها في التأثير على عرض الموارد النقدية والائتمانية.

(جـ) ـ ان الدور الذي تلعبه سياسة تغيير وتفاوت أسعار الفائدة في التأثير على كمية الائتمان وبالتالي على نقد الودائع هو في الحقيقة دور تقليدي. أما عن الدور الذي تلعبه هذه السياسة في التأثير على كمية العملة المتداولة فيحتاج الى تفصيل: وهنا نقول بأنه يتم عن طريق ما قد يمارسه هذا التغيير والتفاوت من تأثير على الأرباح التي توزع على العمال المشتركين في الانتاج، اعتبار ان تكلفة الفائدة تمثل جزءا هاما من التكا الصناعية الكلية.

وعليه فارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح الموزعة، وبالتالي انخفاض كمية العم المتداولة، والعكس بالعكس.

وفي ختام هذا التحليل للعوامل المحددة للتغير في كمية النقود في ضوء النظرية المصرفية الاشتراكية التقليدية، تجدر الاشارة الى أمرين هامين:

الأول:

ان كل من نظام التخطيط المركزي ونظام التخطيط اللامركزي، ما هو إلا مجرد نموذج نظري لم يطبق بالكامل في أي وقت. أما نظم التخطيط المطبقة فعلا في البلاد الاشتراكية «الماركسية» فهي مزيج من كلا النظامين مع

اختلاف الأهمية النسبية لمقومات أحد النظامين بالمقارنة مع الآخر.

وعليه، تقف مفردات هاتين المجموعتين من مقتضيات التخطيط وراء الاختلاف بين نظم التخطيط في كل من الاتحاد السوفييتي وتشيكسلوفاكيا والمانيا الشرقية ويوغسلافيا وغيرها من البلاد الاشتراكية «الماركسية»، في الماضي والحاضر.

الثاني:

ان هناك اتجاه عام في البلاد الاشتراكية «الماركسية» في الآونة الأخيرة نحو الاعتماد بدرجة أكبر من ذي قبل، على مقومات «نموذج التخطيط اللامركزي». وهذا يعني تزايد أهمية سياسات العملة والائتمان كعامل محدد أو ضابط للتغير في كمية النقود في هذه البلاد.

****

المراجـع

(أ) باللغة العربية :

١ـ أ. ابراهيم مختار ابراهيم،
«البنوك والائتمان في تشيكوسلوفاكيا في ظل الاصلاح الاقتصادي الجديد»، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، ١٩٦٩.

٢ـ د. ابو السعود احمد السودة،
«خلق الائتمان أو خلق نقد الودائع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي»، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، ١٩٧٠.

٣ـ د. صبحي تادرس قريصه،
«دراسة مقارنة للجهاز المصرفي في بعض البلاد الاشتراكيـة»، من محاضرات جامعـة الاسكندرية، ١٩٦٠.

٤ـ د. صبحي تادرس قريصه،
«دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤.

٥ـ د. محمد زكي شافعي،
المعالم الأساسية للنظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية المخططة مركزيا»، في مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، ١٩٦٧.

(ب) باللغة الانجليزية :

6. Fedoriwcy, Z. ''The System of Planing in Socialist Economy'', *I.N.P.*, Memo. No. 505, Cairo, 1964.
7. Grossman, G. & Rao, S.R.K., ''Banking System of U.S.S.R.'', in *Banking Systems*, edited by B. Bechart, The Times of India Press, Bombay, 1967.
8. Linsel, H. & Sach, K., ''The Role and Function of Socialist Credit'', *I.N.P.*, Memo. No. 495, Cairo, 1964.
9. Oyrzanowski, B., ''Problems of Inflation Under Socialism'', in *Inflation*, edited by D.C. Hague, (A Conference held by the «International Economic Association»), McMillan, London, 1962.
10. Wiles, P.J.D., ''Rationality, The Market, Decentralization and the Territorial Principle'', in *Value and Plan*, edited by G. Grossman, University of California Press, 1960.